

العوامل الاجتماعية المؤدية لظاهرة أطفال الشوارع وسبل مواجهتها

من الاتجاهات والآراء حول ظاهرة أطفال الشوارع وأسبابها وعواملها ما يرى أنّ هذه الظاهرة في أساسها ترجع إلى عوامل اجتماعية وأسرية منها: التفكك الأسري على اختلاف صورته وأساليب التنشئة الاجتماعية في المجتمع وهو ما يعني افتقار الطفل إلى الجو الأسري السليم والوسط الاجتماعي المحيط الذي يشبع حاجاته النفسية والاجتماعية والبيولوجية المختلفة. وللوقوف على مدى إسهام العوامل الاجتماعية في انتشار ظاهرة أطفال الشوارع وجدنا من المفيد أن نعرضها في جانبين أساسيين هما:

١- العوامل الاجتماعية المتعلقة بالأسرة.

٢- العوامل الاجتماعية المتعلقة بالمجتمع.

العوامل الاجتماعية المتعلقة بالأسرة:

إنّ للأسرة مكانة بارزة في المجتمع فهي الركن الأساس في كيان المجتمع الحديث وهي توسع أفكار الفرد وتدفعه نحو العمل والتقدم بعد أن تمنحه التنشئة الاجتماعية التي يحتاجها وتدافع عنه عندما تداهمه المشكلات والمصاعب ويتعرض إلى الأخطار التي تكمن في مجتمعه المعقد.

إنّ الأسرة السوية تنشئ في نفس الطفل مشاعر الحب والمودة والتعاون وإرادة الخير للآخرين والعمل للصالح العام والتضحية في سبيل المبادئ كما ترسخ في ذهن الطفل قيمة العمل وضرورته. ولاشك - أنّ جيلاً يتربى على هذه القيم والمشاعر سوف ينشئ مجتمعاً سعيداً، أمّا الذين انحرفوا إلى طريق الإجرام والسلوك المنحرف فهم من أولئك الذين حُرّموا من دفء الأسرة وحُرّموا من قيم الحياة الأسرية ومشاعرها السوية أو وُجِدوا في جو أسرة منحرفة أو مفككة.

ومن أبرز المشكلات أو الظروف الأسرية التي تسهم في انتشار ظاهرة أطفال الشوارع هي:

١- التفكك الأسري:

اختلفت تسميات هذا المصطلح فالبعض يدعوه (التفكك الأسري) ويحصل بفقدان أحد الوالدين أو كليهما، أو بالطلاق أو الهجر أو تعدد الزوجات أو غياب رب الأسرة مدة طويلة. والبعض الآخر يدعوه (التصدع الأسري) الذي يحصل في حالة تعدد الزوجات أو وفاة أحد الوالدين أو كليهما أو الطلاق، وهناك من يدعوه (البيوت المحطمة) التي يحطمها الطلاق أو الفراق أو موت أحد الوالدين أو كليهما.

وتشير نتائج أغلب الدراسات بشأن أطفال الشوارع إلى أنّ هؤلاء عادة ما يكونون نتاجاً للتفكك الأسري وأنّ تصدع أسرهم غالباً ما يرجع إلى الفقر، كما أنّهم ينحدرون في أغلب الأحيان من أسر ترأسها النساء ويكون الأب عادة من مدمني الكحول. ويضطر الأطفال عادة إلى الخروج للعمل في الشارع وربما في مكان أسوأ نتيجة لتصدع أحد أركان الأسرة إذ قد يؤدي التفكك

الأسري إلى اختلاف الأدوار والمراكز الوظيفية والمكانات داخل الأسرة فيؤدي إلى اتخاذ الأبناء مكان الآباء في إعالة وكفالة إخوانهم وأخواتهم. وأن تصدع الأواصر الأسرية لاسيما عند فقدان الأب بالوفاة، يدفع الصبي لأن يكون مسؤولاً بسن مبكرة عن تحمل أعباء أسرته من إخوانه وأخواته حتى ولو كانت والدته تعمل.

٢ - الأوضاع الاقتصادية السيئة:

تعدّ الأوضاع الاقتصادية في كثير من المجتمعات مسؤولة إلى حدٍ كبير عن الأزمات الأسرية. فالفقر أو البطالة يؤديان إلى نقص الموارد المادية للأسرة ما يخلق لها أزمات أسرية تسبب لأفرادها الشعور بالقلق والخوف.

وتشير العديد من الدراسات إلى أنّ العامل الاقتصادي يُعدّ مسؤولاً عن بعض أنواع الانحرافات السلوكية مثل: تشرد الأطفال أو مزاولتهم للتسول لعدم كفاية الموارد المادية- لاسيما إذا كان حجم الأسرة كبيراً- وقد تضطر الأم بسبب المستوى الاقتصادي المنخفض إلى العمل، وبذلك تضعف قوتها، ويقل اهتمامها بشؤون الأسرة، ما يتسبب في نشوء شقاق أو أزمات. وقد تضطر الأسرة الفقيرة بسبب انخفاض مستواها الاقتصادي إلى تشغيل الأطفال في سن مبكرة، الأمر الذي يحرمهم من فرص التعليم، ويعرضهم لعوامل الانحراف في المجتمع.

ففي دراسة اقتصادية- اجتماعية- نفسية لأطفال الشوارع في اليمن أجريت على عينة من أطفال الشوارع بلغ عدد أفرادها (١٤٠) طفلاً وطفلة؛ تبين كبر حجم أسر أطفال الشوارع حيث أنّ نسبة (٤٥.٧%) منهم عدد أفرادها يتراوح بين (٧-٩) وأنّ نسبة (٢١.٤%) عدد أفرادها أكثر من (١٠) ويعود ذلك إلى ميل الأسرة اليمنية إلى كثرة الإنجاب دون التفكير بالإمكانيات المتاحة لديها والمشكلات التي يمكن أن تنتج عن زيادة حجم الأسرة. وكبر حجم الأسرة هذا لم يقابله تأمين الاحتياجات الضرورية الغذائية وغير الغذائية له بسبب الفقر. وتبين من الدراسة أيضاً أنّ الغالبية العظمى من مساكن أطفال الشوارع هي من العيش والصناديق (الخشبية) والصفوح، وهي غير مناسبة للسكن حيث لا تتعدى غرفة أو غرفتين محدودة المساحة لعدد أفراد الأسرة الكبير، ولا تتوفر فيها أبسط مقومات السكن الصحي فتكون بذلك من العوامل المهمة الدافعة بالأطفال إلى الشوارع.

وأشارت نتائج دراسة مصرية أجريت على (٨٦) من أطفال الشوارع إلى أنّ غالبية هؤلاء الأطفال ينتمون إلى أسر كبيرة الحجم وبنسبة (٦٢.٧٩%) تليها الأسر متوسطة الحجم ونسبة بلغت (٢٥.٥٨%) ثم الأسر صغيرة الحجم وبنسبة بلغت (١١.٦٣%)، وهكذا ننتهي إلى نتيجة مفادها: أنّ الوضع الاقتصادي السيئ يمثل أحد المتغيرات الأسرية ذات الصلة بظاهرة أطفال الشوارع لاسيما إذا رافقه كبر حجم الأسرة وبما لا يؤمن المطالب والاحتياجات الأسرية.

٣ - سوء معاملة الأطفال:

يتعرض الأطفال في العديد من الدول لاسيما الفقيرة منها إلى العديد من أشكال المعاملة السيئة التي تؤثر بصورة واضحة في مستقبلهم علماً بأنَّ المعاملة التي يتعرضون لها في سني حياتهم الباكرة تُعدّ ذات تأثير واضح على تكوينهم الفكري والأخلاقي والنفسي، ولعل استخدام الأطفال في أنشطة لا تتناسب مع مقدراتهم سواء تم ذلك الاستخدام داخل الأسرة أو في مواقع أخرى خارجها تصبح ذات مردود سلبي لأنها لا تساعد في تمتع أولئك الأطفال بالتنشئة الاجتماعية السليمة. وعلى هذا فإنَّ سوء معاملة الأطفال يقود بالضرورة إلى وجود مجتمع يعاني الكثير من الاضطرابات والتعقيدات وفي مقدمتها انتشار ظاهرة أطفال الشوارع حيث يفضل هؤلاء الأطفال الشوارع على العيش مع أسر تسيء معاملتهم واستخدامهم.

ويقسم (عسيري) أنماط إيذاء الأطفال إلى أنماط قديمة وأخرى حديثة. وتتضمن الأنماط القديمة ما يأتي:

- أ- التخلي عن الطفل منذ لحظة الولادة.
- ب- إهمال الطفل، ويتمثل ذلك في أشكال عديدة منها:
 - الإهمال الجسدي مثل: سوء التغذية، عدم العناية الصحية، عدم توفير الملابس المناسبة للظروف الجوية المحيطة بالطفل.
 - الإهمال النفسي مثل: عدم توفير الدعم النفسي، الحب، الحنان، التشجيع، التعزيز، الانتماء... الخ.
 - الإهمال التربوي مثل: عدم التنشئة السليمة، عدم توفير فرص التعليم المناسبة.
 - الإهمال الصحي مثل: عدم المعالجة، أو المعالجة الخاطئة أثناء المرض، عدم الاهتمام بنظافة الطفل.

ج- الإيذاء الجسدي، ويتمثل في العديد من النماذج منها: الجروح، الحروق، الضرب، الدفع، القذف، الحبس، الربط.

د- الإيذاء النفسي، ويشمل العديد من الأنماط مثل: التحقير، الإهانة، والازدراء، الشتم... الخ.

أمَّا الأنماط الحديثة لإيذاء الأطفال فيمكن صياغتها على النحو الآتي:

أ- التصوير الإباحي للطفل، حيث تؤخذ بعض الصور العارية للطفل وفي أوضاع جنسية مغرية سواء اقترن ذلك بعمل جنسي أم لم يقترن. والغاية من ذلك توليد قناعة لدى الطفل بأنَّ غاية الجسد هو البيع والاستمتاع بعوائده المالية، وهي بداية وضع الطفل على طريق الانحراف والرذيلة.

ب- الاستخدام الجنسي، حيث أنَّ ممارسة الجنس مع الأطفال لم يعد قاصراً على الشواذ من الأشخاص، في حالات فردية، كما هو الحال في الماضي القريب؛ بل أصبح ظاهرة عالمية يعاني منها ملايين الأطفال في العالم، بعدما أصبح الأطفال وسائل للجذب السياحي وتجارة تدر

على مروجيها ملايين الدولارات. حيث تشير الإحصاءات الخاصة بالأمم المتحدة إلى وجود قرابة المليون طفل يتم إدراجهم ضمن قائمة تجارة الجنس العالمية في كل عام.

ج- الاستغلال الإعلاني للأطفال، حيث أصبح الأطفال جزءاً مهماً من أي إعلان تجاري سواء كان ذلك الإعلان تلفزيونياً، أم ملصقاً. وتبرز المشكلة في مثل هذا النوع من النشاط التجاري في أنّ الأطفال غالباً لا يكون لهم حرية الخيار في قبول أو رفض مثل هذا النوع من الإعلانات، لكنّ أسرهم غالباً هي التي تدفع بهم إلى مثل ذلك مقابل تقاضي مبالغ مالية. وبالرغم من أنّ بعض مثل تلك الإعلانات لا تمثل مشكلة للطفل إلا أنّ البعض الآخر منها يمثل مشكلات أخلاقية وأمنية وصحية مثل: تصوير الطفل الرضيع في حالة عرى تام، أو قيام بعض الأطفال بتجريب بعض المنتجات الغذائية أو الصحية، أو القيام ببعض الحركات... الخ ما هناك من النماذج الإعلانية.

د- التسول بالأطفال، وتعد هذه الظاهرة من أكثر الظواهر وأبرزها في العالم العربي نتيجة للعديد من العوامل مثل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وإخراج العديد من الأسر لأبنائها من المدارس وإجبارهم على عدم مواصلة التعليم لتشغيلهم في أعمال التسول، حيث نشطت العديد من المنظمات السرية التي تعمل في مجال التسول، لاستغلال الأطفال وتشغيلهم في أعمال التسول، وذلك بالتعاقد مع أسرهم مقابل عوائد مالية، أو عن طريق خطف الأطفال الرضع، وتربيتهم في أماكن خاصة ومن ثم تشغيلهم بالتسول في مراحل لاحقة. ومثل هذه الأعمال لا تؤثر في قتل الجانب الإنساني للطفولة فحسب بل تقود إلى زيادة معدلات البطالة في المجتمع، والامية، وزيادة أعداد أطفال الشوارع.

هـ- بيع الأطفال والأجنة، أو ما يسمى بتجارة الرقيق، حيث أنّ ظروف الفقر والحاجة في العديد من الدول الفقيرة تدفع ببعض الأسر إلى بيع بعض أطفالها لإعالة البعض الآخر. أو بيع الأطفال وهم لا يزالون أجنة في أرحام أمهاتهم، أو تأجير الأرحام لمن لا تتجب. ومثل هذه الحالة تمثل امتهان صارخ لحرمة الإنسان، كما أنّ الأطفال الذين يتعرضون لمثل هذا النمط من المعاملة ينشأون حاقدين على أبويهم، وعلى المجتمع بشكل عام، كما أنّ انتشار مثل هذه الظاهرة في المجتمع الإنساني يساعد على ضياع الأنساب، واضمحلال الروابط الأسرية.

و- تشغيل الأطفال في المصانع والمؤسسات واستغلالهم جسدياً ومالياً من أجل تحقيق أكبر قدر من الربحية.

وأشارت نتائج العديد من الدراسات حول أشكال المعاملة الوالدية وعلاقتها بظاهرة أطفال الشوارع إلى شيوع استخدام الآباء للعقاب اللفظي والبدني وحرمان الأبناء من التعليم والنقود وتعرضهم للطرد من البيت؛ بل أنّ هناك من الأبناء من أطفال الشوارع من تجسدت علاقة الوالدين به في إطار كل ما سبق من صور الإساءة. وهناك أطفال يجوبون الشوارع ويعملون

بالتسول ويفعلون ذلك كله حتى لا يتعرضون للضرب أو الطرد، ويدفعهم ذلك أيضاً فقرهم الشديد.

وتشير نتائج دراسة مصرية أعدّها (محمد محمود مصطفى) عام (١٩٩٧) إلى أنّ نسبة (٩٩.٩%) من عينة الأطفال البالغ عددها (٢١٠) أنّ أساليب معاملة الوالدين أو القائمين بهذا الدور في حالة غياب أحدهما (زوج الأم - زوجة الأب) تتسم بالإيذاء البدني والعنف والتعذيب ما يجعلهم يهربون من هذا الجو ويخشون بع ذلك العودة إليهم ويفضلون وجودهم في الشوارع. كما أوضح أنّ نسبة (٣٥.٨%) من الأطفال يجبرون على التواجد بالشارع تحت ضغط الوالدين لبيع أشياء تافهة أو للتسول وإعطائهم عائد ذلك نظير عدم إيذائهم أو للسماح لهم بالتواجد بالبيت معهم للمبيت ليلاً.

٤ - أسباب متعلقة بالطفل:

لاشك - أنّ بعضاً من حالات عمل الأطفال لا ترجع إلى ضغط الظروف الاجتماعية والاقتصادية لأسر الأطفال و إنّما ترجع إلى بعض الظروف والسمات الشخصية لبعض الأطفال ومنها:

- الميل إلى الحرية والهروب من الضغوط الأسرية.
- غياب الاهتمام باللعب بصوفه ضرورة وانعدام الترفيه داخل الأسرة والبحث عنه من خلال العمل في الشارع.
- عدم القدرة على التكيف مع الظروف الأسرية غير الملائمة.
- حب التملك - فالشارع يتيح له نوعاً من العمل أيّاً كان، ويدر له دخلاً.
- الشارع قد يكون عنصر جذب بما فيه من خبرات جديدة ومغامرات للانشباع العاطفي.

العوامل الاجتماعية المتعلقة بالمجتمع:

أنّ ظاهرة أطفال الشوارع ظاهرة مجتمعية ينبغي وضعها ضمن إطار العوامل المؤثرة فيها من كافة جوانب الحياة الاجتماعية. وقد ساهمت العديد من العوامل الاجتماعية المتعلقة بالمجتمع في استفحال هذه الظاهرة لعل من أبرزها: النمو الحضري غير المخطط وانتشار التجمعات العشوائية، والطلب على تشغيل الأطفال وضعف أجهزة الرقابة. وفيما يلي توضيح لذلك:

١ - النمو الحضري غير المخطط وانتشار التجمعات العشوائية.

تشير نتائج كثير من الدراسات عن أطفال الشوارع إلى أنّ هذه الظاهرة قد ارتبطت بالمناطق الحضرية دون الريفية، ويرى كثير من الباحثين أنّ عامل النمو الحضري غير المخطط يعد عاملاً مهماً وأساسياً في انتشار هذه الظاهرة في مجتمعات العالم النامي، فكيف يمكن تفسير ذلك؟

وبدءاً لا بد من القول: أنّ ظاهرة النمو الحضري السريع لم تكن مقتصرة على العالم النامي والعربي إذ شهد القرن العشرين نمواً سريعاً لسكان المدن في العالم. وحسب الأمم المتحدة ارتفعت نسبة السكان الحضر من مجموع السكان من (١٣%) عام (١٩٠٠) إلى (٢٩%) عام (١٩٥٠) ووصلت إلى (٤٩%) عام (٢٠٠٥) ومن المتوقع أن تبلغ (٦٠%) عام (٢٠٣٠). وبالنسبة للنمو الحضري في البلاد العربية تسبق بصورة واضحة النمو السكاني فيها الذي يتراوح (٢.٩%) و (٣.٦%) فهي أذن تشهد نمو سكانياً مرتفعاً وتحضراً سريعاً ما يفسر تضخم المدينة العربية خلال العقود الأخيرة.

وفيما يلي العوامل المؤثرة في النمو الحضري في المدن العربية:

- حصول بعض البلدان العربية على استقلالها السياسي مبكراً أوجب عليها أن تطور عواصمها لكي تكون مركزاً ملائماً للفعاليات الإدارية الحكومية ومكاناً لقبول البعثات الدبلوماسية من الخارج.

- اكتشاف النفط واستغلاله، الذي وفر مزيداً من النقود للدول العربية المنتجة بصورة مباشرة، والدول التي يمر النفط عبر أراضيها وموانئها بصورة غير مباشرة.

- اتجاه العقل العربي اتجاهاً سياسياً أثر في نمو المراكز الحضرية ما جعلها تخضع لاعتبارات سياسية أكثر من تأثرها بعوامل اقتصادية أو فنية أو ترسمها لخطط مسبقة.

- أنّ الحالة السيئة كلياً أو نسبياً في المناطق الريفية العربية وتعثر العناية بالريف وفقدان السياسات الزراعية السليمة، وضعف بعض الحكومات العربية أو جهلها بأصول الحكم، وخلق وتوزيع الثروة مع حيلولتها دون فتح الفرص المتكافئة أمام الجميع، دفع بالعديد من سكان الريف ليهاجروا إلى المدن في سبيل سد حاجاتهم المعيشية.

ونتيجة للنمو الحضري غير المخطط نلاحظ انتشار المناطق والتجمعات العشوائية في أغلب المدن العربية بحيث باتت تمثل هذه المناطق واحدة من أبرز الملامح للمدن العربية العملاقة مثل: بغداد والقاهرة والرياض والدار البيضاء، وعلى العموم، تؤكد نتائج الدراسات بشأن هذه المناطق بأنها تتميز بعدة صفات سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية أم من الناحية العمرانية والبيئية، فمن الناحية البيئية والعمرانية تتميز هذه المناطق بخصائص لعل أهمها:

- المستوى الرديء لغالبية المساكن بالمنطقة، فالمساكن لا تخضع لأي نوع من الرقابة.

- ضيق الشوارع وتعرجها أحياناً نتيجة التقسيم العشوائي ما يصعب معه وجود وسائل مواصلات داخلية عامة.

- افتقار هذه المناطق إلى المساحات الخضراء والمفتوحة وأماكن الترفيه واللعب وعدم وجود أي منفذ للسكان للترفيه وسط هذا التكسد من المباني والمساكن، لذا يعد الشارع المكان الرئيس للترويح لأهالي المنطقة ويستخدمه الأطفال والشباب بوصفه مكان للهو واللعب.

- تداخل الأنشطة التجارية والصناعية مع المناطق السكنية مثل: تواجد المحلات التجارية والورش الحرفية والصناعات اليدوية بين المساكن، كما تنتشر الأسواق ويمتد معظمها على الشارع بعده وسيلة عرض ومكان للبيع ومزاولة المهن المختلفة.

وأوضحت دراسة أعدها المعهد العربي لإنماء المدن أن نحو (٦٠%) من العشوائيات في المجتمع العربي توجد على أطراف المدن و(٣٠%) توجد خارج النطاق العمراني، و(٨%) وسط العواصم. كما كشفت الدراسة عن أن (٧٠%) من تلك العشوائيات قد شيدت بطريقة فردية و(٢٢%) شيدت بطريقة جماعية. ولا تزيد نسبة المباني المستأجرة في الأحياء العشوائية عن (٧٠%) كما أوضحت الدراسة أن معظم العشوائيات في الدول العربية تفتقر لخدمات الصرف الصحي. ومياه الشرب النقية ونقص المواد الغذائية وتنتشر فيها البطالة والجريمة والمخدرات والاعتداء على الممتلكات كما تشكل العشوائيات معوقاً للتنمية، وبؤرة المشكلات الاجتماعية والصحية والأمنية.

وتشير دراسة ميدانية، أجريت على المناطق العشوائية في مصر، إلى أن (٦٠%) من أطفال العشوائيات محرومون تماماً من أي من الخدمات التعليمية بجانب انخراطهم في سوق العمل في سن مبكرة لإعالة أسرهم حيث يعملون في الورش أو بوصفهم باعة جائلين وعادة ما تلتقطهم العناصر القريبة من المخدرات سواء للتعاطي أو الاتجار.

خلاصة القول: أن للنمو الحضري غير المخطط آثاراً اجتماعية خطيرة تتمثل في تدهور ملموس في جودة الحياة وإخلال بالأمن الصحي والتوازن الاجتماعي ومن أهم مؤشرات هذا التدهور الكثافة السكانية، وكثرة عدد السكان في البيت الواحد وانتشار التجمعات السكنية العشوائية بما تتميز به من مستوى معيشي واجتماعي متدني لساكنيها، فضلاً عن ارتفاع نسبة المشكلات الاجتماعية مثل: التفكك الأسري والإجرام وتشرذم الأطفال، وغير ذلك من خصائص وسمات بيئية وعمرانية تدفع في محصلتها الكبار أو الصغار للعمل في الشارع وعده حالة طبيعية الأمر الذي يزيد من تفاقم ظاهرة أطفال الشوارع في المدينة.

وفي هذا السياق نضع أمام الجهات المسؤولة المقترحات التي من شأنها أن تقلل من انتشار مظاهر النمو الحضري غير المخطط وعلى النحو الآتي:

- إنشاء مشاريع إسكان لذوي الدخل المحدود داخل المدن وتشجيع المشاريع الإسكانية التعاونية.
- توفير الأراضي الصالحة للسكن لفئة ذوي الدخل المحدود.
- تفعيل دور الرقابة البلدية في التشريعات الخاصة بالبناء بحيث تكون أكثر فعالية للحد من الاستمرار في إنشاء المباني المخالفة لأحكام التنظيم ومتطلبات تراخيص.
- ضرورة تنفيذ التشريعات القانونية الخاصة بحماية الأراضي من التعديات العشوائية الجديدة.
- قيام جهاز مقتدر لمعالجة ومكافحة السكن العشوائي .

- تشجيع الهجرة العكسية بخلق مشروعات تنموية جاذبة في الأقاليم والمناطق الريفية.

٢- الطلب على تشغيل الأطفال وضعف أجهزة الرقابة.

يعد عامل الطلب على عمل الأطفال واحداً من أبرز العوامل المجتمعية المؤدية إلى اتساع ظاهرة عمل الأطفال أو أطفال الشوارع، إذ يميل أرباب العمل إلى استخدام الأطفال لأنهم يعملون مقابل أجر قليل، كما أنهم نادراً ما يطلبون رفع أجورهم أو تحسين ظروف عملهم، وفي صناعات مثل: الحياكة والسجاد وصنع المفرقات وغيرها يفضل فيها الأطفال العاملون لأنهم يمتازون بسرعة الحركة والنشاط.

وأشارت نتائج دراسة أعدتها (نهاية بدوب) بعنوان (عمالة الأطفال في الأردن) إلى تشجيع أرباب العمل من أصحاب المصانع وزيادة طلبهم على عمالة الأطفال من أهم العوامل التي أسهمت في تقادم ظاهرة أطفال الشوارع والعاملين فيها، وترجع مثل ذلك الأمر إلى مجموعة من الأسباب تمثلت فيما يلي:

- قلة أجور الأطفال.
- الطاعة العمياء.
- عدم شمول الأطفال بالتأمين الصحي والضمان الاجتماعي.
- سهولة الاستغناء عنهم.
- عدم الاعتراض على العمل لساعات طويلة.
- سهولة تعليمهم الحرفة المطلوبة.
- عدم مشاركتهم في الخلافات العمالية.

وتشير نتائج إحدى الدراسات في هذا المجال إلى أنّ (٨٤%) من أرباب العمل ذكروا أنهم يستخدمون الأطفال لأنّ الأعمال التي يقوم بها الأطفال لا يمكن أن توكل إلى كبار، فيما ذكر (٨٦%) من أرباب العمل أنّ السبب الرئيس وراء استخدام الأطفال هو كون الطفل طيع وسهل الانقياد، ويعتقد (١٠%) من أرباب العمل أنّ الأطفال قادرين على إنجاز العمل دون استراحة بشكل أفضل من الكبار، أمّا (٣٠%) من أرباب العمل فقد تذكروا من العمال الكبار وذلك لأنهم يعارضون في تنفيذ المهام التي يستطيع الأطفال إنجازها، لذا فإنّ كثيراً من أرباب العمل من المالكين والمستأجرين يفضلون استخدام الأطفال في العمل.

وعلى الرغم من أنّ أغلب الحكومات قد صادقت على المعاهدات والاتفاقيات الدولية الرامية إلى مكافحة عمل الأطفال وجعله في أضيق الحدود من خلال إصدار القوانين والتشريعات للحد من عمل الأطفال، إلّا أنّنا نلاحظ اتساع الظاهرة وانتشارها في أغلب المجتمعات النامية وبأشكال وصيغ متعددة، وهذا يعني أنّ الأوضاع القانونية والأنظمة النافذة التي تحرم عمل الأطفال غير

كافية في العديد من الدول مع ضعف الرقابة الحكومية والشعبية وغياب الوعي بمظاهر هذه المشكلة.

ويمكن أن وضع بعض التدابير التي من شأنها محاربة ظاهرة تشغيل الأطفال وعلى النحو الآتي:

- محاربة الفقر: تبين أن الفقر هو العامل الرئيس في المجتمعات الإنسانية كافة الذي يسهم في انتشار ظاهر عمل الأطفال، ويمكن محاربة الفقر عن طريق العديد من البرامج الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية مثل تنشيط دور الضمان الاجتماعي ومؤسسات التكافل الاجتماعي من خلال الجمعيات الخيرية والأوقاف ومؤسسات الزكاة وغيرها.

- مجانية التعليم: يهجر كثير من الأطفال مقاعد الدراسة مبكراً لا لأنهم لا يرغبون في التعليم ولكن لأنهم لا يقدرّون على دفع مصاريفه الباهظة، لذا فإنّ مجانية التعليم سوف تؤدي إلى تقليل ظاهرة عمل الأطفال بصورة كبيرة.

- تقديم خدمات مساندة للأطفال العاملين في الشوارع: وتشتمل هذه الخدمات خطط التغذية، وتوفير مأوى ليلي، وتنفيذ برامج لمحو الأمية، أو مساعدة أسر الأطفال العاملين بما يتيح المجال لتحسين حياة أطفالهم العاملين.

- زيادة الوعي الشعبي: ويغطي هذا نطاقاً عريضاً من الأنشطة التي تشمل: تحسين معرفة الأطفال بأخطار العمل؛ وزيادة وعي أولياء الأمور بالخسارة في رأس المال البشري التي قد ترتبط بتشغيل الأطفال، والتعاون بين المنظمات غير الحكومية والحكومية لأجل الضغط على أرباب العمل لتحسن ظروف عمل الأطفال.

- التشريع والتنظيم: العمل على تطبيق القوانين والاتفاقات الدولية والعربية المتعلقة بتنظيم تشغيل الأطفال على وفق الشروط والقواعد المحددة في هذه الاتفاقيات وسن القوانين والتشريعات لأجل حماية الطفولة، وضمان تفعيلها من قبل الدولة لأنّ ذلك يُعدّ من صلب التزاماتها الأدبية والقانونية تجاه توفير الحماية للأطفال.

زيادة في المعلومات ينظر المراجع التالية:

١- جعفر عبد الأمير الياسين، أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث، عالم المعرفة، بيروت، ١٩٨١.

٢- عبد الرحمن عبد الوهاب علي، أطفال الشوارع في اليمن، دراسة اجتماعية-اقتصادية - نفسية، الجمهورية اليمنية، جامعة عدن .

<http://www.rezgar.com/debat/>

٣- خديجة حسن جاسم المشهداني، عمل الأطفال في الشوارع، دراسة ميدانية في مدينة بغداد، إشراف فتحية الجميلي، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، ٢٠٠٤، (أطروحة دكتوراه).

٤- أبو بكر مرسي محمد مرسي، ظاهرة أطفال الشوارع، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٠١.

٥- عبد الرحمن عسيري، الأنماط التقليدية والمستحدثة لسوء معاملة الأطفال، أعمال ندوة سوء معاملة واستغلالهم غير المشروع، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠١.

٦- متعب مناف جاسم، الأسس التكنولوجية والاجتماعية للتخطيط، الكتاب الثاني، مطبعة الأمة، بغداد، ١٩٧٦.

٧- عبد الرحمن بن محمد عسيري، تشغيل الأطفال والانحراف، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٥.